Revue d'Economie et de Statistique Appliquée
Volume 19 number 3, December 2022
ISSN: 1112-234X EISSN: 2600-6642
Pages :141-156

THE REALITY OF PRIMARY EDUCATION IN ALGERIA WILAYA OF MEDEA AS A MODEL

واقع التعليم الابتدائي بالجزائر
– ولاية المدية أنموذجا –

*** سالمي الجيلالي**
جامعة البويرة
d.salmi@univ-bouira.dz
آسيا شريف
المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي
h_assia@hotmail.com

تاريخ الوصول: 2022/02/09 **تاريخ القبول**: 2022/03/12 **تاريخ النشر على الانترنت**: 2022/10/24

ABSTRACT: L'éducation est la base du développement et de l'avancement des peuples, elle est la clé de la réhabilitation de l'élément humain au service de la société, et compte tenu de son importance, elle a été la première cible des colonialistes français lors de son entrée en Algérie, et l'Algérie a initié immédiatement après l'indépendance consentir des efforts considérables pour étendre le système éducatif. Malgré tous les efforts déployés, le système éducatif fait encore l'objet de nombreuses critiques. C'est ce qui nous a amené à nous interroger sur la réalité de l'enseignement primaire en Algérie. A travers cet article, nous tenterons de connaître l'état de l'enseignement primaire dans Wilaya de Médéa.

Keywords : Encadrement, structures d'accueil, redoublement, analphabétisme
JEL Classification : I20 I21

ملخص:

إن عملية التربية و التعليم نقطة جوهرية في حياة الشعوب، تطورها، رقيها و ازدهارها، فهي المفتاح في تأهيل العنصر البشري لخدمة المجتمع، ونظرا لهته المكانة التي يحض بها التعليم فقد كان أول المستهدفين من طرف المستعمر الفرنسي عند دخوله الجزائر، كما بادرت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال إلى إصلاح التعليم و بذل مجهودات معتبرة لتوسيع الجهاز التربوي ومنح الموارد المالية وتخصيص التأطير الضروري لذلك .

* المؤلف المراسل

ورغم كل المجهودات المبذولة إلا أن النظام التربوي لا يزال محل انتقادات كثيرة، هذا ما جعلنا نتساءل عن واقع التعليم الابتدائي بالجزائر، سنحاول من خلال هذا المقال معرفة وضعية التعليم الابتدائي بولاية المدية من خلال بعض المؤشرات من بينها التأطير، هياكل الاستقبال..الخ حسب البلديات المكونة للولاية.

الكلمات الرئيسية: التأطير، هياكل الاستقبال ، الإعادة، التوزيع، الأمية

1.مقدمة: عرفت الجزائر بعد الاستقلال نقصا في هياكل الاستقبال، التأطير و كل ما له علاقة بالتعليم بالإضافة إلى مجتمع أمي لا يعرف القراءة و الكتابة، ومن المعلوم أن التعليم الابتدائي هو قاعدة الهرم السكاني قبل خمس سنوات لأي مجتمع إذا ما تمدرس الجميع، يتطلب الكثير من المخصصات المالية و البشرية للنهوض به في ضل اللاتوازن بين العرض و الطلب في إطار السياسة التربوية المنتهجة و التي تعمل على تمدرس الجميع، مجانية التعليم، الزاميته لمن هم دون 16 سنة، هته السياسة ترتب عنها الكثير من المشاكل من بينها الاكتظاظ داخل الأقسام، نقص القاعات الدراسية، نقص التأطير، نظام الدوامين في أغلب المدارس، تردي الأبنية المدرسية، التدفئة وغيرها من المشاكل التي لا يزال يعاني منها التعليم الابتدائي، هته المشاكل حتما ستؤثر على سير العملية التربوية في مستوى مهم (التعليم الابتدائي) و الذي يعد أحد الركائز الحضارية و الثقافية المهمة في بناء المجتمع.

لذا سنحاول من خلال هذا المقال معرفة أو الإجابة على التساؤل التالي: ما واقع التعليم الابتدائي في ولاية المدية ؟

وللإجابة على هذا التساؤل اعتمدنا على المؤشرات التالية:

– التعليم بمرحلة التعليم الابتدائي: فيما يخص الإعادة فقد اعتمدنا على عدد التلاميذ المعيدين بمرحلة التعليم الابتدائي حسب كل بلدية خلال الموسم الدراسي 2012/2011، والتي تم حسابها على نسبة مجموع التلاميذ المعيدين في كل المستويات (الأولى، الثانية، الثالثة،الرابعة والخامسة ابتدائي) بالنسبة لمجموع تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي المسجلين خلال نفس الموسم الدراسي.

اعتمادنا على بيانات وزارة التربية للموسم الدراسي 2012/2011 يرجع إلى أن الوزارة و فرت خلال هذا الموسم بيانات تفصيلية حسب كل بلدية بينما في المواسم اللاحقية فإن البيانات حسب كل بلدية غير متوفر، و البيانات المتاحة كانت حسب كل ولاية.

– هياكل الاستقبال (معدل شل القسم) و المتمثل في عدد الابتدائيات في كل بلدية وقد تم حساب معدل شغل القسم بقسمة عدد التلاميذ المسجلين خلال الموسم الدراسي 2012/2011 على عدد الأقسام المستعملة لنفس الموسم الدراسي

– معدل التاطير تم حسابة بقسمة عدد التلاميذ المتمدرسين خلال الموسم الدراسي 2012/2011 على عدد أساتذة التعليم الابتدائي لنفس الموسم حسب كل بلدية.

– الجانب الديموغرافي:فيما يشهده الجانب السكاني لكل بلدية بالنسبة للمؤشرات التالية : الكثافة السكانية، معدل النمو (r)، وقد اعتمدنا في حساب هذين المؤشرين على معطيات الإحصاء الأخير للسكن والسكان لسنة 2008.

– الجانب الاجتماعي الاقتصادي: فيما يعيشه سكان هذه الولايات من أمية والخاص بالفئة العمرية 15سنة فأكثر لكلا الجنسين، فقد اعتمدنا كذلك على نتائج الإحصاء الأخير للسكن والسكان لسنة 2008م بالإضافة إلى منحة التمدرس المقدمة من طرف الدولة في إطار مساعدة المعوزين، التضامن الوطني، فئات أخرى وهذا اعتمادا على معطيات وزارة التربة للموسم الدراسي 2012/2011.

أما فيما يخص الأفراد فهم البلديات المشكلة لولاية المدية والمكونة من 64 بلدية حسب التقسيم الإداري لسنة 1984 وفق سياسة تقريب الإدارة من المواطن و تجسيد اللامركزية و تجسيد المشاريع التنموية في ارض الواقع، أهم أقطابها (المدية، البرواقية، قصر البخاري، عين بوسيف، بني سليمان، تابلاط) .

2.المنهج المستخدم: –المنهج الإحصائي ونستعمل منه بعض التقنيات والأساليب الإحصائية مثل أسلوب التحليل ألعاملي (طريقة تحليل المركبات الرئيسية) ، وهذا اعتمادا على برنامج AMOS الإصدار 24 و برنامج R الإصدار 4.1.0، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي لاستحضار بعض الحقائق.

3.التعريف بمنطقة الدراسة :

ولاية المدية هي أحد ولايات الجزائر القديمة التأسيس، موقعها الاستراتيجي أهلها لأن تكون ضمن الولايات المليونية، فهي تقع في الجهة الجنوبية من العاصمة لا تبعد عنها إلا بمسافة 88 كلم، تتميز تضاريسها بالارتفاع المتباين والتي تتخللها بعض السهول الضيقة والمتقطعة العالية الخصوبة، كما تنتشر بالولاية الهضاب خاصة بالجزء الجنوبي، تشترك ولاية المدية في حدودها الإدارية مع عدة ولايات، إذ يحدّها

شمالا ولاية البليدة، من الغرب ولاية عين الدفلى وولاية تسيمسلت، من الجنوب ولاية الجلفة ومن الشرق ولايتي المسيلة و البويرة .

عرفت الجزائر بصفة عامة وولاية المدية بصفة خاصة بداية من الاستقلال حتى سنة 1987 زيادة معتبرة في عدد سكانها يتضح ذلك من خلال معدلات النمو السكاني المرتفعة، التي تؤكدها نتائج التعدادات المنجزة بالجزائر خلال السنوات 1966، 2008،1998،1987،1977، وكانت معدلات النمو السكاني بالولاية كالتالي : 2.24%، 3.22%، 1.89%، 0.2% هته المعدلات تشير إلى انخفاض معدلات النمو بداية من سنة 1987 حتى عام 2008 أين عرفت الولاية تزايدا في عدد سكانها لكن بوتيرة أقل من سابقها هذا التراجع يرجع إلى سببين رئيسين هما التحول الديموغرافي(المرحلة الأخيرة) و الهجرة الخارجية (خارج الولاية) من المناطق الغير مستقرة إلى المناطق الأكثر استقرارا وأمنا نتيجة العشرية السوداء التي عرفتها المنطقة خلال التسعينات نتيجة للطابع الريفي الذي يميز الولاية، بالموازاة مع ذلك شهدت وفي نفس الفترة (بعد الاستقلال) نقص كبير في مؤسسات الاستقبال(مدارس، متوسطات وثانويات) و التأطير بمختلف المستويات التعليمية، وفي ظل هذه الظروف فان العامل البشري أو المتغير الديموغرافي أضحى يشكل تعقيدا آخر بالنسبة للجزائر، فوجب الأخذ بعين الاعتبار واقع المشكلة السكانية، قصد إحداث تنمية مستدامة تحقق الموازنة بين العرض و الطلب في مختلف المجالات وخاصة المسألة التربوية، لذلك فمن بين أحد الإشكالات المطروحة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا نقص التأطير و الاكتظاظ التي تعرفه المؤسسات التربوية نتيجة عدم المواءمة بين التزايد السكاني وتوفير ما يتطلبه التلميذ قصد تمدرس الجميع.

4.التعليم الرسمي خلال فترة الاستعمار الفرنسي بالولاية

عرف التعليم الرسمي بولاية المدية تواجد ابتدائيات بها منذ البدايات الأولى لدخول المستعمر الفرنسي، فمقر الولاية تواجدت به ثلاث مدارس تم إنشاءها خلال الفترة 1889-1900 بالإضافة إلى بلدية سغوان المتواجدة بالجهة الجنوبية للولاية و المحاذية للطريق الوطني رقم 1كما عرفت كل من بلديتي وزرة و بن شكاو أيضا تواجد أربعة مدارس خلال الفترة 1882-1900 وهي بلديات مجاورة لبلدية مقر الولاية، ليبدأ التوسع إلى بلديات مجاورة أخرى و هي الحمدانية و البرواقية خلال الفترة 1905-1913 و نقاط مهمة و متفرقة و متباعدة بالولاية كبلدية الميهوب و العيساوية شرقا و بلدية دراق بالجنوب الغربي و ثلاث دوايز جنوبا وهذا بانجاز ثمان مدارس منهم مدرستان ببلدية المدية ووزرة.

تتوقف بعدها إنشاء المدارس إلى غاية 1927 لتبدأ فرنسا بانجاز مدارس أخرى و في مناطق متفرقة من الولاية شملت 34 بلدية وهذا إلى غاية 1962 و هو تاريخ استقلال الجزائر بانجاز 68 مدرسة.

فقد شهدت بلدية مقر الولاية (المدية) و البلديات المجاور لها إنشاء ابتدائيات في وقت مبكر للدخول الفرنسي لعدة أسباب من بينها استقرار اليهود بهته البلديات "منها : المدية مركز، البرواقية، قصر البخاري، بن شكاو، اللودي (ذراع السمار). مفضلين الاستقرار في المدن على الأرياف المحلية." (محمد، 2019: 102) وهذا ما تؤكده بيانات الجدول التالي:

جدول رقم01: الزواجية، الطلاق، الولادات و الوفاة المسجلة في سجل الحالة المدنية لبلديات ولاية المدية خلال سنتي 1884/1882 بخصوص الأوربيون و اليهود

			البرواقية	بوغار	قصر	المدية	داميات	لودي	بلديات	المجموع
سنة 1882	أوربيون	زواج	11	2	2	21	4	2		42
		ولادة	14	16	5	19	14	5	4	108
		وفاة	14	23	4	83	7	3	4	183
	يهود	زواج				10				10
		ولادة			4	60				64
		وفاة	2		1	42				45
سنة 1884	أوربيون	زواج	4	4	2	18	5	7	1	41
		طلاق				1				1
		ولادة	15	11	9	48	11	11	11	116
		وفاة	15	10	7	76	13	2	3	126
	يهود	زواج				23				23
		طلاق								0
		ولادة		1	9	76				86
		وفاة			2	28				30

المصدر: Gouvernement général civil de l'Algérie ; Statistique générale de l'Algérie ;ANNEES 1882 A 1884 ; imprimerie de l'association ouvriere,p.Fontan a; ALGER. P68.69.

أين نلاحظ من خلال المؤشرات الموضحة في الجدول وهي الزواج، الطلاق، الولادات و الوفيات المسجلة بالمستشفى العسكري أن أغلب الحالات المسجلة نجدها في بلدية المدية مركز و بعض الحالات القليلة

المسجلة في كل من بلدتي البرواقية و قصر البخاري، بينما بقية البلديات الأخرى لم تسجل أية حالة، على العكس من ذلك نلاحظ أن الأحداث المسجلة و التي خصت الأوربيون شملت كل البلديات الكاملة الخدمات (البرواقية، بوغار، قصر البخاري، المدية، داميات، لودي) وبعض البلديات المختلطة .

و" حسب إحصائيات عام 1884كان يهود المدية موزعين على النحو التالي: 1460 يهوديا في المدية المركز، 98 في البرواقية، 20 يهوديا في بوغار، 72 في بوغاري (قصر البخاري)، علما أن اليهود كانوا مجنسين بالجنسية الفرنسية بموجب قانون كريمو أكتوبر 1870" (محمد، 2019: 95) و" الحقيقة أن سلطة الاحتلال لم تنس الجالية الأوربية التي استقرت في المدية خاصة و أن المدية كانت واحدة من المناطق المستقطبة للمعمرين الأوربيين بما في ذلك العنصر الفرنسي، بحيث استقر بالمدية عدد لابأس به من المعمرين الذي بلغ عددهم عام 1900 تعداد 7096 من مجموع سكان المدية البالغ عددهم 90545 بنسبة 7.83% و في عام 1926 تعداد 6615 من مجموع سكان المدية الذين بلغ عددهم وقتها 145965 نسمة، أي بنسبة مئوية تقدر بـ 4.53% من مجموع السكان في المدية " (محمد، 2020: 191)، وقد كانت غاية المستعمر الفرنسي من خلال تشييد هته المدارس أهداف ظاهرها التعليم وباطنها التبشير.

أما فيما تعلق بالأهالي فقد " عمل الفرنسيون على القضاء على اللغة العربية فاستولوا على مختلف المؤسسات التعليمية، فهدمت وأغلقت و منها من حولت إلى ثكنات عسكرية وكنائس كما صودرت مصادر تمويلها (الأوقاف) حتى لقد قال اليكسيس دي طوكفيل سنة 1848:"لقد أطفأنا الشموع (وهو يعني المدارس) التي جئنا لنضيئها. وآخر ما صدر عن الإدارة المذكورة في محاربة المدارس العربية والتعليم العربي للجزائريين هو مطالبة كل من يرغب في فتح مدرسة أو إعطاء درس أن يحصل على رخصة مسبقا حسب قانون أكتوبر 1892. وهذا هو القانون الذي سلطته الإدارة ضد جمعية العلماء الجزائريين، وحركة ابن باديس عامة، عندما عملوا على إحياء التعليم العربي – الإسلامي" (الجيلالي، 2019: 206)

كما طبقت "الإدارة الاستعمارية سياسة تجهيلية إزاء الشعب الجزائري الذي ظلّ بعيدا عن المدارس والمحيط الثقافي، مفسرة ذلك بضعف الإمكانات المادية ورفض السكان الالتحاق بالمدرسة. في حين تثبت الإحصاءات الرسمية للحكومة الفرنسية نفسها أنّ هذه المدارس لم تفتح ولم تقام أساسا، وإذا أقيمت فهي للأوربيين وحدهم، بل إنّ المدرسة الفرنسية كانت ذات صنفين: الصنف الأول والجيد خاص بالأوربيين أمّا الثاني والرديء فهو للجزائريين" (الجيلالي، 2019: 206)،و رغم كل هته المحاولات البائسة إلا أن التعليم الحر بالولاية ظل مستمرا .

" ونتيجة تشبث السكان المحليين في الغالب بتعليم أبنائهم بالتعليم الديني بدلا من التعليم الفرنسي في الطور الأول، فقد أقدمت السلطات الفرنسية على تأسيس المدارس الإسلامية في بعض العمالات كنماذج أولية في الجزائر، و منها المدرسة الإسلامية التي أسست في نيابة عمالة المدية التي عرفت هذا الأنموذج التعليمي المبكر كغيرها من بعض العمالات الجزائرية" (محمد، 2020: 190) ، وكانت الدراسة بهته المدارس موجهة لأبناء الأهالي تدوم ثلاثة سنوات تقسم إلى مرحلتين رئيسيتين " الأولى يدرس فيها الطلاب مواد : اللغة الفرنسية، التاريخ، الجغرافيا، القانون العام، الجبر، الهندسة، العلوم الطبيعية، اللغة العربية، و مبادئ الشريعة الإسلامية، أما في المرحلة الثانية فيدرس الطلاب تاريخ الحضارة الفرنسية و اللغة العربية، مصادر الشريعة الإسلامية و القانون الفرنسي. فربما هذه المواد تلين فكر الطالب المسلم، وتشغفه و تبهره بالحضارة الغربية، مما يجعله يعجب بالمدنية الغربية "(محمد، 2020: 191)، "ومن بين أحد أهم المدارس الحرة المشهورة بالولاية إبان الاستعمار الفرنسي و التي فتحت أبوابها خلال الموسم 1948/1947 " مدرسة الرشاد التي صارت فيما بعد الزوبيرية نسبة إلى أحد المتبرعين أمحمد الزبير ، و لقد كان نوع التعليم عربيا خالصا، وفيه مستويات من السنة الأولى إلى السنة السادسة . فقد قامت المدرسة بمهمة التدريس العربي و قواعد اللغة و العلوم الإسلامية و علم الحساب و الرياضيات و الاجتماع و الطبيعة و تاريخ الجزائر و التاريخ الإسلامي للحفاظ على مقومات الشخصية العربية الإسلامية التي حاولت فرنسا طمسها " (يمينة، 2013: 267-269)

5.وضعية التعليم الابتدائي بالولاية بعد الاستقلال

تم تحديد مجموعة من المتغيرات لمعالجة التعليم الابتدائي بالولاية، فتم اختيار متغيري الأمية عند الذكور و الإناث البالغين من العمر 15 سنة فما فوق حسب معطيات التعداد العام للسكن و السكان لسنة 2008 لمعرفة مخرجات السياسة الاستعمارية فيما يخص التعليم إلى غاية أخر تعداد للسكن و السكان (2008)، كما اخترنا متغيري الكثافة السكانية و معدل النمو السكاني لمعرفة تأثيرهما في تشييد المدارس وتوزيعها، توفير التاطير ومنحة التمدرس الموجهة للمعوزين، و الإعادة بمرحلة التعليم الابتدائي (المردود التربوي).

1.5.التحليل العاملي الاستكشافي :

تم إجراء التحليل ألعاملي غلى عينة حجمها n=64 وهو عدد البلديات المكونة للولاية ، و تم استخراج العوامل بطريقة المركبات الرئيسية (PCA)، في حين كان تدوير العوامل المستخرجة بطريقة Promax وهي أحد طرق التدوير المائل

1.1.5.اختبار كروية بارتيلت

جدول رقم 02: جودة القياس (**Indice KMO et test de Bartlett**)

0.709	Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité	
362.033	Khi-deux approx.	Test de sphéricité de Bartlett
28	ddl	
,000	Signification	

قيمة KMO أكبر من 70% مما يدل على أن القياس جيد وهي تفوق 5% وهو ما يعني أن حجم العينة كاف من أجل إجراء التحليل ألعاملي، كما أن نتائج اختبار بارتلت (Bartlett) تؤكد على وجود ارتباطات معنوية بين المتغيرات ما يجعل مصفوفة الارتباط تتضمن الحد الأدنى من الارتباطات التي تجعلها قابلة للتحليل ألعاملي .

2.1.5.مؤشرات التمركز و الانتشار(المتوسط، التباين)

الشكل التالي سيوضح لنا كما تحدثنا سابقا أهم المتغيرات التي تخلق التباين أو الاختلاف بين بلديات الولاية.

الشكل رقم 01:مؤشرات التمركز و الانتشار

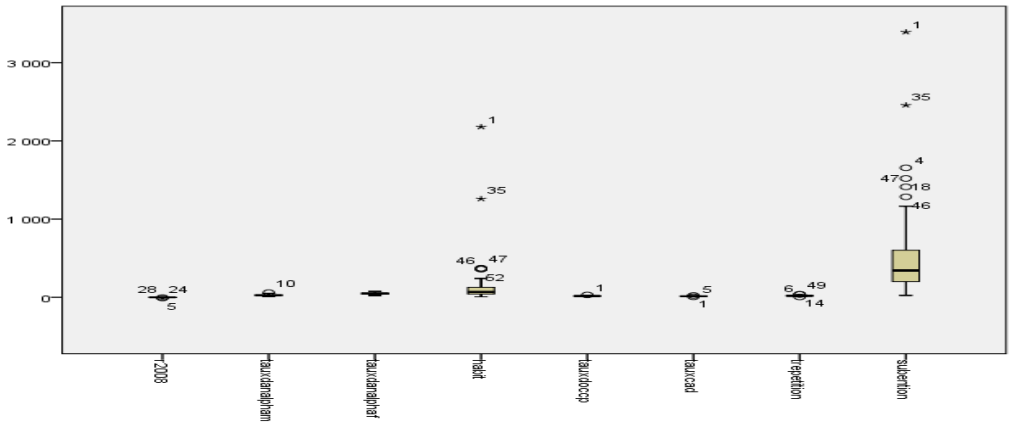

فمن خلال ملاحظتنا للشكل يتضح أنّ الكثافة السكانية، منحة التمدرس المقدمة للمعوزين تشكلان الفارق الأكبر بين البلديات، فهم الأكثر انتشارا وبذلك فهما الأكثر مسؤولية عن اللاتجانس بين البلديات المشكلة للولاية مقارنة بباقي المتغيرات، فنلاحظ وعلى سبيل المثال بالنسبة للكثافة السكانية أن بلدية المدية (1) هي القيمة الأكثر تطرفا، ثم تليها البلديات وعلى التوالي: قصر البخاري، البرواقية، بني

سليمان، تابلاط، هته البلديات هي التي تزيد من نسبة التشتت بين البلديات المشكلة للولاية وهي نفسها دوائر الولاية قبل التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984وهو ما يعبر عن البعد التاريخي لهته البلديات وما مدى توفر الهياكل القاعدية بها مما جعل منها المناطق الأكثر جذبا و استقرارا للسكان ، أيضا بالنسبة لمنحة التمدرس نفس البلديات عدا بلدية تابلاط، أما المؤشر الأكثر مسؤولية عن التمركز هو نسبة الأمية للنساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق خلال آخر تعداد للسكن و السكان (2008) أينّ يقل تأثيره في التباين بين البلديات مقارنة بالمؤشرات الأخرى، فهو لأكثر مسؤولية عن التمركز مما يدل على أن تمدرس الفتاة خلال الحقبة الاستعمارية و بعد الاستقلال عرف نفس الممارسات في ربوع الولاية، كذلك بالنسبة لنسبة الأمية بالنسبة للذكور أين شكلت نقطة متطرفة واحدة فقط خصت بلدية البواعيش، وهذا يعني أن الأمية في أوساط السكان كانت منتشرة بالولاية إبان الاستعمار و بعده نظرا للطابع الريفي الذي يميز الولاية و السياسة الاستعمارية المنتهجة اتجاه التعليم كما تحدثنا عنه سابقا.

3.1.5. القيم الذاتية Valeur propres

وتسمى أيضا الجذور الكامنة و"الشكل التالي يبين الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة "(بشير، 2003: 117)ويساوي ثمانية أي نفس عدد المتغيرات.

تم الاحتفاظ بالمكون الأول والثاني كون جذورهما الكامنة تفوق الواحد وهذا اعتمادا على محك كايزر (Kaiser Criterion)، يبين الشكل الموالي الجذور الكامنة لكل عامل تم استخلاصه، كما أنّ المكون الرئيسي الأول يعطي أكبر تفسير من هيكل التباينات لمتغيرات الاستجابة، أي له أكبر جذر كامن ويساوي 3.830 ويفسر 47.88% من التباينات الكلية للمتغيرات.

وإنّ المكون الثاني يساوي 1.599 و يفسر 19.99% ويفسر المكونان 67.87%من هيكل التباينات للمتغيرات الثمانية.

الشكل البياني رقم02:القيم الذاتية

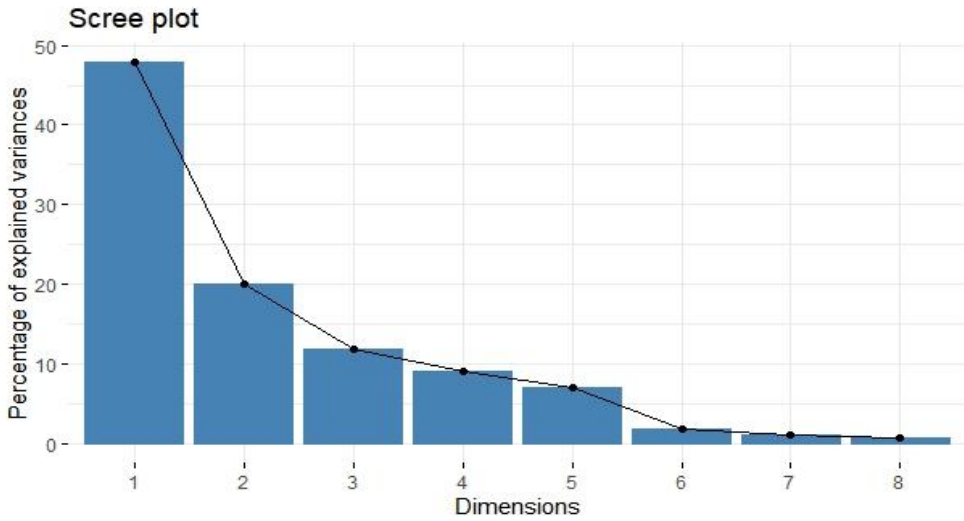

4.1.5. مساقط المتغيرات على مستوى المولد بالمكونين الرئيسين

سنقوم بتحليل إسقاط المتغيرات على المستويات العاملية المولدة بالمحاور العاملية الأول والثاني، وذلك من خلال تحليل دائرة الارتباطات وجودة تمثيل المتغيرات عليها، فكلما كانت المتغيرات قريبة من محيط الدائرة كانت أكثر تمثيلا (ذات درجة تمثيل أكبر) على المستوى العاملي، أي أنّ ارتباط المتغيرات بالمستوى ألعاملي يكون قويا.

تبلغ نسبة التشتت المفسر بهذا المستوى حوالي 67.87% وهي أعلى نسبة، أي أنّ هذا المستوى العاملي يعطي أحسن تمثيل للمتغيرات.

الشكل البياني رقم 03: التمثيل البياني ثنائي الحد للمتغيرات (إسقاط المتغيرات) على المحورين

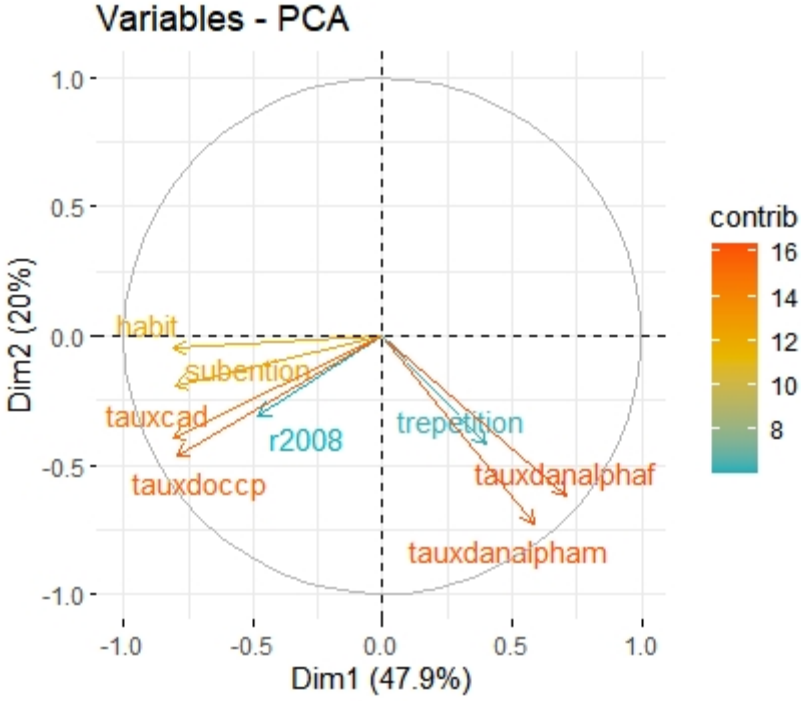

نلاحظ بأنّ كل المتغيرات سواء كانت من الجانب الايجابي أو السلبي للمحورين معبر عنها بشكل جيد لأنها تقترب من محيط الدائرة، وهذا يعني جودة تمثيلها على المستوى ألعاملي لكن أكثرها تمثيلا تعود للمجموعة الأولى ذات المتغيرات التالية وبالترتيب: نسبة الأمية إناث، نسبة الأمية ذكور، معدل التأطير ثم معدل شغل القسم حيث تعبر هذه المؤشرات على مستوى الأمية بالولاية بالإضافة إلى مستوى التأطير وهياكل الاستقبال بمرحلة التعليم الابتدائي، ثم المجموعة الثانية وهي أقل تمثيلا من المجموعة الأولى ذات المتغيرات التالية الكثافة السكانية ومنحة المعوزين (التمدرس) المقدمة لأولياء التلاميذ بمرحلة التعليم الابتدائي، و تبقى المتغيرات الأقل تمثيلا تتمثل في كل من معدل النمو السكاني و معدلات الإعادة .

– بالنّظر إلى الشكل البياني أعلاه يمكننا تسجيل الملاحظات التالية:

*إنّ كل من الكثافة السكانية، منحة التمدرس، معدل التأطير، معدل شغل القسم و معدل النمو السكاني تشكل مجموعة متجانسة نظرا لقربها من بعضها البعض، بالإضافة إلى أنّ هذه المتغيرات تتمتع بجودة تمثيل عالية على هذا المستوى، هته المتغيرات تعبر عن الجانب الديموغرافي.

*إنّ كل المتغيرات التالية: معدل الأمية ذكور، معدل الأمية إناث، ونسبة الإعادة تشكل بدورها مجموعة متجانسة نظرا لقربها من بعضهما، هذه المتغيرات تتمتع بجودة تمثيل عالية على هذا المستوى، هته المتغيرات تعبر عن مستوى الأمية بالمنطقة .

*إذا كانت الزاوية بين المتغيرين قريبة أو تساوي 90° فهذا يدل على انعدام الارتباط بين المتغيرين، وهذا ما نلاحظه بالشكل لبعض المتغيرات و على سبيل المثال نسبة الأمية إناث مع معدل النمو السنوي أين بلغ معدل الارتباط بينهما (–0.097) وهو حقيقة يقترب من 0

وعلى العموم فقد تشكلت لنا مجموعتان، تحمل كل مجموعة عدد من المتغيرات تعبر عن تجانس كل مجموعة أينّ شكلت لنا مجالين هما المستوى الاجتماعي ونخص منه الأمية، و المستوى الديموغرافي بالمنطقة. ولمعرفة مدى صلاحية النموذج استخدمنا التحليل التوكيدي، تم بناء النموذج بناء على نتائج التحليل ألعاملي الاستكشافي ليكون النموذج بالشكل التالي :

الشكل البياني رقم 04: النموذج العاملي

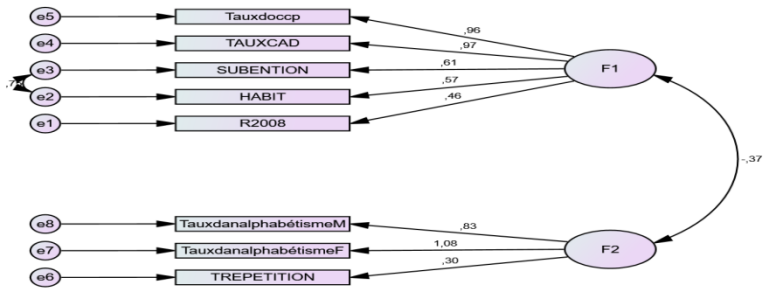

من خلال مخرجات برنامج AMOS الإصدار 24 ، وبعد إجراء بعض التعديلات لتحسين النموذج وجدنا أن مؤشرات المطابقة وقعت ضمن المدى المثالي لكل مؤشر، فقد بلغ مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (RMSEA) 0.058 وهي أقل من 0.08 فهي قيمة جيدة تدل على جودة المطابقة للنموذج، كما بلغ مؤشر حسن المطابقة (GFI) 0.928 والذي يعبر عن نسبة التباين التي يستطيع النموذج تفسيره هذه القيمة تدل على حسن المطابقة، و بلغ مؤشر المقارنة المعياري (TLI) 0.984 و

مؤشر المطابقة المقارن (CFI) 0.989 تقتربان من 1 وهي نتائج جيدة تدل على حسن المطابقة ، ونقول في الأخير أن معظم مؤشرات مطابقة النموذج كانت قوية .

الشكل البياني رقم 05: مساقط الأفراد و المتغيرات على مستوى المولد بالمكونين الرئيسين

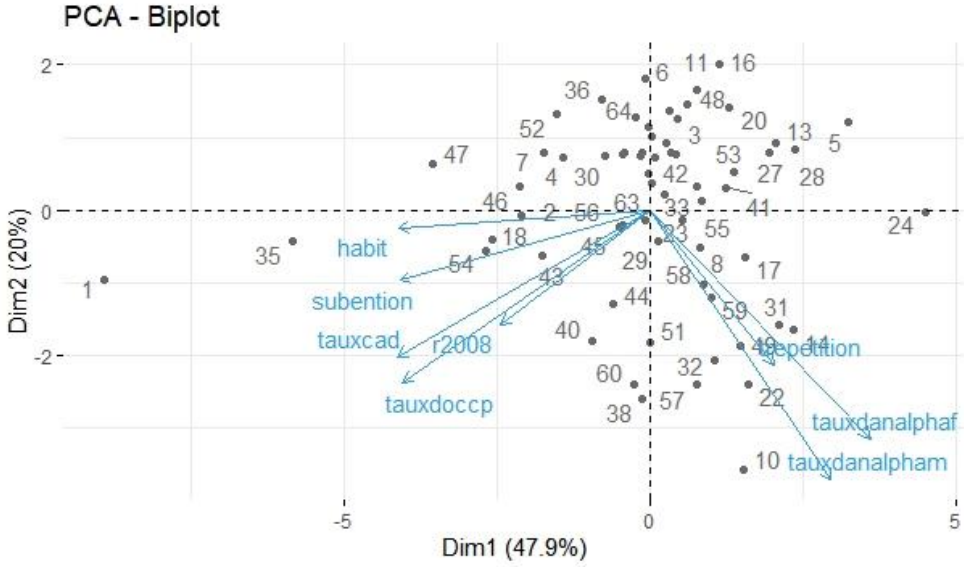

من خلال ملاحظتنا للشكل نجد أن المجموعة الأولى تحمل الأرقام 1،35،47 وهي تخص كل من بلدية المدية مركز، قصر البخاري و البرواقية هته البلديات تعيش ظروف متشابهة أين تعرف معدلات مرتفعة لكل من الكثافة سكانية، التأطير، شغل القسم، معدلات النمو السكاني (عدا بلدية البرواقية)، منحة التمدرس المقدمة للمعوزين في المقابل نجد معدلات جد منخفضة لكل من الأمية لكلا الجنسين، هته البلديات متواجدة على الطريق الوطني رقم 1 وهي نفسها البلديات التي شهدت في البديات الأولى لدخول المستعمر الفرنسي تشييد ابتدائيات بها كما عرفت استقرار اليهود بها، هذا البعد التاريخي جعل منها مجموعة متجانسة يتركز فيها أكثر من 32.5% من مجموع سكان الولاية حسب تعداد 2008 و في مساحة لا تشكل إلا 3.17% من المساحة الإجمالية.

تأتي بعدها الأرقام 4، 18، 46، 52، 7 والتي تخص كل من بلدية عين بوسيف، شلالة العذاورة، بني سليمان، تابلاط و العمارية والتي تشكل مجموعة متجانسة لها نفس خصائص المجموعة الأولى ولكن بدرجة أقل، هته البلديات شكلت أقطاب مهمة منذ التواجد الفرنسي إلى يومنا هذا، فكانت تمثل دوائر الولاية قبل التقسيم الإداري الأخير لسنة 1984، طبعا هته الظروف جعلتها تتوفر على هياكل قاعدية حفزت السكان للاستقرار بها.

في الاتجاه المعاكس نجد الرقم 24، 5، 28، 14 والذي يخص بلدية بعطة، العيساوية، سيدي زهار، سيدي زيان وهي البلديات التي سجلت بها معدلات ضعيفة في كل من الكثافة سكانية، النمو السكاني، التاطير، معدل شغل القسم ومنحة التمدرس، في المقابل تسجل هته البلديات معدلات مرتفعة في نسب الأمية لكلا الجنسين و الإعادة، وهي بلديات ريفية ذات تضاريس صعبة عرفت هجرات معتبرة خلال العشرية السوداء مما أثر على استقرار الساكنة بها.

تعرف على سبيل المثال البلديات ذات الأرقام 10 و 22 والمتعلقة ببلديتي البواعيش و أولاد هلال معدلات أمية مرتفعة لكلا الجنسين، مساحات كبيرة وكثافة سكانية ضعيفة هذا التبعثر خفف من الاكتظاظ داخل الأقسام ومعدلات التأطير إلا أن معدلات الإعادة تبقى مرتفعة.

تبقى البلديات الأخرى تتوسط المجموعات بتشتت أقل وبتمركز كثيف نوعا ما حول مركز الدائرة .

الاستنتاج :

ما يمكن أن نقوله في الأخير أن هته الدراسة أظهرت أن هناك تباين في توزيع المدارس ومعدلات التأطير بإقليم الولاية هذا الاختلاف يرجع إلى مجموعة من الأسباب من بينها العامل الديموغرافي، فالبلديات التي تشهد تمركزا سكانيا كثيف تعرف مدارسه الاكتظاظ كما ترتفع بها معدلات التأطير و المخصصات المالية الموجهة لفئة المعوزين، لكن رغم هته الظروف إلا أن معدلات الإعادة، الأمية تقل بها مقارنة بالبلديات التي تعرف تمركزا سكانيا ضعيفا، كما أن للبعد التاريخي حصة في ذلك، هته النتائج تؤكد اختلاف مستويات التنمية بالبلديات المشكلة للولاية ليس وليد فترة الاستقلال و إنما له امتدادات حتى قبل الاستقلال (فترة الاستعمار الفرنسي) هذا ما تؤكده التباينات أيضا في معدلات الأمية لدى الجنسين البالغين من العمر 15 سنة فما فوق وفق نتائج التعداد الأخير للسكن و السكان .

تخلق المناطق المبعثرة (قلة تمركز السكان) العديد من المشاكل من بينها بعد البيت عن المدرسة، المسالك الصعبة و قلة أو انعدام لشبكات الطرق، عدم توفر النقل...الخ هته المشاكل حتما ستؤثر سلبا على المردود التربوي للتلميذ و المؤطر معا.

إن التخطيط للخدمات التربوية عملية ضرورية فرضتها الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية التي تعيشها المجتمعات بما فيها التوزيع العادل للمؤسسات التربوية الذي يخلق التوازن الجهوي ويصنع تكافؤ الفرص و يزيد من كفاءة الأداء لدى التلميذ و المعلم، إلا أن الاكتظاظ التي تعرفه المؤسسات التربوية في أغلب بلديات الولاية ونظام الدوامين وارتفاع معدلات التأطير يعكس العجز المسجل في التخطيط التربوي.

كما زاد الوضع الأمني المتدني خلال العشرية السوداء، نتيجة الطابع الريفي المميز للمنطقة و التضاريس الصعبة لبعض المناطق في التباين المسجل بين بلديات الولاية الذي أثر سلبا على استقرار السكان مما تسبب في حدوث هجرات خففت من الكثافة السكانية بهته البلديات وخلقت ضغطا بالبلديات المستقبلة.

التوصيات :

– التوزيع المتكافئ للمؤسسات التربوية يتوافق مع الطلب الاجتماعي لكل منطقة.

– إنشاء مؤسسات استقبال إضافية تخفف من الضغط داخل المؤسسات التربوية وتقضي على نظام الدوامين والذي عقد المسألة التربوية خاصة في ظل تفشي جائحة كورنا، وتقليص البعد بين مسكن التلميذ ومؤسسات الاستقبال خاصة بالمناطق الريفية .

– القيام بدراسات ديموغرافية ميدانية تتيح لمتخذي القرار معرفة الاحتياجات اللازمة من هياكل استقبال، تأطير للعمل على توفيرها في الآجال القريبة.

– ضبط التوزيع الجغرافي للابتدائيات وفق التوزيع السكاني للتخفيف من المسافة الفاصلة بين المسكن و المدرسة.

– توفير الخدمات الضرورية كالتدفئة، الإطعام، المياه الصالحة للشرب وغيرها من المتطلبات الضرورية لتوفير ظروف أحسن و تمدرس لائق.

المراجع:

– بوطيبي محمد، " النشاط المحلي و القومي ليهود المدية خلال الفترة الاستعمارية"، مجلة المحور المتوسطي، المجلد العاشر، العدد 3، ديسمبر 2019، ص102-95.

– محمد بوطيبي، "التعليم في المدية و أريافها خلال الفترة الاستعمارية (1830-1950)"، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث و الدراسات المتوسطية، المجلد الأول العدد الأول ، جوان 2020،ص 191-190.

– سالمي الجيلالي، " التعليم في الجزائر بين الممارسات الاستعمارية و السياسة الحكومية"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، المجلد 12 العدد 1، 2019، ص206.

– سعد زغلول بشير، "دليلك إلى البرنامج الإحصائي spss"، الإصدار العاشر، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2003، ص 174.

– شيكو يمينة، "التعليم في المدارس العربية الحرة و أبعاده الثورية في مدينة المدية في عهد الاحتلال الفرنسي"، حوليات التاريخ و الجغرافيا، المجلد4 العدد 7، 2013 ص 267-269.

-Gouvernement général civil de l'Algérie ; "Statistique générale de l'Algérie ";ANNEES 1882 A 1884 ; imprimerie de l'association ouvriere,p.Fontan a; ALGER. P68.69.

- Ministère de l'éducation nationale, Direction de la planification« Enquête Exhaustive 2011-2012» sous- direction des statistiques , Alger, 2011-2012.

- 0ffice national des statistiques« Démographie Algérienne- 2008» ONS, ALGER , 2009.